



مراجعات کتب

القوى السنية في المغرب من قيام الدولة الفاطمية إلى قيام الدولة الزيدية (*)

مراجعة عدنان صوح

تضمن الكتاب ثلاثة أبواب هي:

الباب الأول: المواجهة الفكرية بين المذهب الشيعي والمذهب السني.

الباب الثاني: اضطهاد المشاركة لأهل السنة الرافضين لدعوة التشريق.

الباب الثالث: المقاومة السنية الأموية لانتشار النفوذ الفاطمي الشيعي غرباً وأثرها.

كما تضمن كل باب ثلاثة فصول سوف نوجز أهم الأحداث والمعطيات التي احتوتها بالتسلسل.

مهّد المؤلف لكتابه بعرض مفصل حول قيام الدولة الفاطمية بالمغرب «حكم أهل البيت». وقد استعرض توزع القوى السياسية الأربعة

(*) محمد أحمد عبد المولى، القوى السنية في المغرب، من قيام الدولة الفاطمية إلى قيام الدولة الزيدية، (296 - 361هـ/909 - 972م)، (1 - 2) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، 783 صفحة.

التي كانت موجودة في المغرب خلال الثلاثة عقود السابقة لقيام الدولة الفاطمية سنة 296هـ/659م. وهي:

1 - القوى السنية: تمثل 4 دول. (1) دولة الأغالبة (184 - 296هـ).
 (2) دولة بني صالح في نكور (91 - 410هـ). (3) دولة بني عصام في سبتة (123 - 319هـ). (4) دولة الأندلس أو دولة بني أمية المروانية (138 - 422هـ). كما أن المالكية كانوا يشكلون القوة الرئيسية للسنة.

2 - الخوارج: ينادي مذهبهم بأن يكون عقد الخلافة أو الإمامة الكبرى بالاختيار (الشورى) لا بالنص (التعيين) منهم الخوارج الإباضية والخوارج الصفرية.

3 - المعتزلة: مبنى هذا المذهب خمسة أصول: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

4 - قوة الشيعة: أتباع الإمام علي بن أبي طالب وبنيه الذين رأوا بعد وفاة النبي أن أهل بيته أحق بخلافته. وفيها 3 فرق رئيسية هي: المغيرية، الموسوية، الإسماعيلية.

ثم يعرض المؤلف لدور أئمة الفاطمية العبيدية في الدعوة لهم خلال دور الستر. ففي الوقت الذي تعرض سبط الحسين في العصر الأموي للقتل والاضطهاد، ولما ناصبهم العباسيون بعد انتصارهم على الأمويين العداء، لجأ أئمتهم منذ أيام جعفر الصادق (148هـ/765م) إلى التقية واحتموا بصفة خاصة بالتقية بالأسماء خشية التعرف على ذواتهم وقتلهم، ولكي يظل صاحب الحق في الإمامة سالماً آمناً إلى أن يظهر صاحب الظهور، فتزول التقية ويتحولون من دور الستر إلى دور الظهور (الدعوة العلنية).

وقد بدأت الدعوة الفاطمية في المشرق بتنصيب الإمام جعفر الصادق ابنه عبدالله لخلافته في الإمامة. إلا أن هذه المسألة شهدت

صراعاً مريراً بين ابنائه (جعفر الصادق) لترسو على موسى ومن ثم تنتقل إلى محمد بن عبدالله الذي أدار الإمامة من خلال الستر حتى لقب بالمكتوم وهو بذلك أول من أوجد دور الستر عند الإسماعيلية الذي ينتهي بقيام الدولة الفاطمية.

وخلف محمد بن عبدالله ابنه عبدالله الملقب ميمون (القдах) كمؤسس للإسماعيلية ورأس الدعوة الفاطمية (193هـ/808م). ولما مات عبدالله خلفه ابنه أحمد الملقب بالوفي الذي أرسل داعية إلى الكوفة (العراق) وهو قرمط، الذي قتله الخليفة العباسي المكتفي بالله عام (293هـ) ثم جاء بعد أحمد ابنه محمد الذي عرف بالشلعلع والذي اتسعت بعهدة دعوة الإسماعيلية فأرسل إلى اليمن كلاً من حوشب الكوفي وابن الفضل اليمني ونشر الدعوة وتسمى بالمنصور وملك صنعاء.

وفي المغرب أرسل الحلواني وأبا سفيان اللذان استطاعا نشر الدعوة في بعض أنحاء أفريقيا واجتذاب الحلواني لقبائل كتامة. ثم أرسل الشلعلع داعياً كوفياً آخر هو أبو عبدالله الشيعي الذي تتلمذ على ابن حوشب. فوصل إلى قبائل كتامة ونزل إلى فج الاخيار حيث استطاع نشر دعوة أهل البيت وعرف بالمشريقي، واستطاع تنظيم مجتمعهم على غرار مجتمع المدينة زمن الرسول. ثم نظم حكومتهم سياسياً وعسكرياً استعداداً لتحمل إظهار نشر الدعوة.

وفي السابع من ذي الحجة سنة 296هـ، انتهى دور الستر وبدأ دور الظهور إلا أن فترة الظهور الحقيقية تبدأ بالقائم (322هـ). وتؤكد قيام مذهب أهل البيت ودولتهم بالمغرب.

وفي الباب الأول يتناول الباحث المواجهة الفكرية بين المذهب الشيعي والمذهب السني.

يبحث الفصل الأول منحنى الفقه الشيعي الذي يشبهه المؤلف بالمنحنى من حيث اعتماده على الكتاب والسنة. إلا أن اختلاف التشريع

بين أهل السنة والشيعة قد بني على اختلافهم في فهم القرآن، وللشيعة تأويلات في بعض الأحيان خاصة بهم وعلى أحاديث يرويها الشيعة عن أئمتهم لا يعترف بها أهل السنة.

أما أهم المسائل التي خالف فيها المشاركة السنة وتفردوا بها مسألة «الإيمان» ثم مسألة النص على الأئمة وعصمتهم في باب الولاية أو الإمامة من قسم العقيدة (الإلهيات).

فبالنسبة لمسألة الولاية يرى الفاطمية أن الإسلام بني على سبع دعائم أركان - لا على خمس كما عند السنة - هي على الترتيب: الولاية، والطهارة، والصلاة، والزكاة والصوم والحج والجهاد.

وفيما يتعلق بمسألة النص على الأئمة يرى الإسماعيلية أن الإمامة لا تكون إلا نصاً عن الله ورسوله على عين الإمام واسمه واستشهاده. وفي معتقدهم أن ذلك متوافر في علي وأبنائه الأئمة من بعده، وبالتالي يتبرأون من الشيخين أبي بكر وعمر. وفي مسألة العصمة، دعا احترام الأئمة وإجلالهم الشيعة إلى القول بعصمتهم. ولما قالوا بذلك اضطروا أن يقولوا بعصمة الأنبياء أيضاً.

وفي قسم العبادات ظهرت بعض الخلافات بين المشاركة والسنين حول بعض مسائل الطهارة والصلاة والصوم والميراث.

وتضمن الفصل الثاني سياسة الإقناع العقلي من خلال مجالس المناظرات بين المشاركة وأهل السنة. فقد رغب المشاركة في صدر دولتهم بالمغرب في نشر دعوة التشريق بالحجة العقلية لإستمالة السنين - وأغلبهم مالكية - إلى جانبهم، وكان سبيلهم إلى ذلك سلسلة من مجالس المناظرات عقدوها بينهم وبين السنين.

في السنتين الأوليين من حكمهم (296 - 298هـ/ 909 - 911م) وكان من أبرز أبطال هذه المجالس عند المشاركة: ابن عبدالله الشيعي وأبو العباس المخطوم (أخوه) والمهدي عبيدالله. وعند السنة كان بطل

المناظرات دون منازع أبو عثمان سعيد بن محمد بن صبيح الغساني المعروف بابن الحداد (302هـ/915م).

أما الموضوع الأساسي للمناظرات «فهو الولاية - وولاية علي بالذات - أو/وأفضل دعائم أركان الإسلام السبع عند المشاركة». ويمكن أن يلحظ انقسام تلك المجالس إلى قسمين: مجالس مشتركة، ومجالس خاصة. «ويدور الجدل في المجالس المشتركة حول الإجماع العام والقياس وإنكار المشاركة لهما وإثباتهم أحقية علي في الولاية بعد الرسول بدلاً من الشيخين أبي بكر وعمر لأنه في اعتقادهم يفضلهما علماً وشجاعة». فيما المجالس الباقية تدور حول قيام رمضان وإثبات ولاية علي وعصمته وحول ولاية الفاضل والمفضول ومبدأ النص (التعيين) والاختيار (الشورى). في حين دارت المجالس الخاصة حول ولاية الإمام علي.

أما الفصل الثالث فقد تناول رفض أهل السنة العمل بمذهب أهل البيت. لقد فشلت مجالس المناظرات منذ بدئها في اجتذاب السنيين إلى دعوة التشريق. فبالرغم من دخول البعض في هذه الدعوة، إلا أن الرفض كان الأكبر، ومن الذين أنكروا دعوة الشريف محمد بن حفص الفراء (312هـ/924م) من الفقهاء العراقيين المشهود لهم بالفضل والدين، ومثل جبلة بن حمود الصدفي (299هـ/911م) الفقيه المالكي المتعبد بقصر الطوب وصاحب المواقف المشهورة أيام الأغالبة الأحناف.

ونتيجة لهذا الرفض لجأ المهدي إلى قهر السلطة واستطالها فكان أن توترت العلاقات بينه وبين رعيته السنية. ووافق ذلك سعي أبي عبدالله الشيعي وأخيه أبي العباس المخطوم ومن شايعهما من كتامة للإطاحة به في غضون جمادي الأولى (298هـ/911م)، أو أن ذاك جدد المهدي سياسة الإقناع العقلي مع أهل السنة حتى لا يثيرهم عليه أثناء مواجهته لأبي عبدالله الشيعي وجماعته. وأرسل في استدعاء ابن الحداد وناظره على مبدأ الولاية، وحاول إقناعه بالحجة والبيان بيد أنه فشل في إقناعه بمولاته،

وبالتبعية أخفق في إقناع جمهور السنية. وذلك في حد ذاته يعد خروجاً على الدولة الجديدة.

وبعدما أيقن المهدي خطورة السنيين تجاهه وتجاه دولته، تشدد في مسألة الولاية فبدأ رجال السنة يستشعرون الخطر في قرب دولة المشاركة وكان أولهم جبلة بن حمود. وتكمن أسباب دعوة جبلة لمجاهدة دولة المشاركة إلى الأسباب التالية:

- 1 - إبطال المشاركة بعض السنن المتواترة والمشهورة.
- 2 - تشدد المشاركة في مسألة ولاية الإمام علي وتفضيله على كافة الصحابة.
- 3 - غلو بعض الدعاة في تقدير منزلة الإمام المهدي حتى زعموا أنه إله.
- 4 - تحليل بعض الدعاة من التكاليف من قبيل الرخصة والاتحاد والحلول.
- 5 - شدة وطأة النظام المالي الفاطمي (فرض الضرائب لتحقيق أطماعهم الحربية).

وقد كانت أولى نتائج دعوة المجاهدة مقاطعة الصلاة في المساجد، مما دفع المهدي إلى «التضييق على السنيين بتجريد حصون الرباط من الأموال والسلاح وحتى أموال الأوقاف وأمر فقهاء السنة بأن لا يفتوا ولا يكتبوا وثيقة. وفي حال الإفتاء سمح للمالكية الإفتاء بمذهب أهل البيت، إلا أنهم قاطعوا الإفتاء وكذلك فعل الشافعية حيث انتصبوا للمشاركة وواصلوا مناظرتهم حتى أفحموهم وألزموهم الحجة» (ص353). أما الحنفية فقد تشرق منهم عدد ليس بقليل ولم يكن لهم صمود المالكية أو بلاء الشافعية.

ويخلص المؤلف إلى «أن المساجلات والمناقشات قد توقفت بين السنة ودعاة الشيعة. وخرج المهدي منها وهو أبغض إلى أهل أفريقيا مما

كان قبلها. وخرج أهل أفريقيا وهم أشد نفوراً من الدعوة الشيعية» (ص357).

أما الباب الثاني فقد عالج المؤلف فيه اضطهاد المشاركة لأهل السنة الرافضين لدعوة التشريق.

ففي الفصل الأول تبين للمؤلف أن حوار المشاركة مع السنة قد سار في طريق مسدود لعمق الخلافات المذهبية بين الفريقين، ولأن المشاركة لم يبدأوا جدال السنين بالحسنى وأرهبوهم وكان نصيب الشافعية من إرهاب المشاركة كبيراً لأنهم هم الذين قصدوا المناظرات معهم وحاجوهم حتى قاطعوهم.

ونتيجةً لموقف الشافعية هذا تربّص بهم غلاة المشاركة الدوائر، وعملوا على التخلص منهم ومن معارضتهم على أن اعتدال أبي عبدالله الشيعي كان يمنعهم ويكبح جماحهم.

وعند تسلم المهدي زمام السلطة (297 - 321هـ) حاول إجبارهم على اعتناق دعوته فلم يدخل فيها إلا القليل. فتحامل على مرابطيهم من رجال المالكية لسطوتهم ورياستهم. وللقضاء على نفوذهم الديني والديني الهائل، أو على الأقل الحد منه، أمر قاضيه بأخذ أموال الأقباس وتجريد حصونهم الساحلية من المال والسلاح لخطورتها بمواقعها الاستراتيجية على الدولة الناشئة. وتحويل بعضها إلى مبان دينوية ومنعهم من الفتيا وكتابة الوثائق على مذاهبهم.

وإلى جانب ذلك قام المشاركة بحملة اعتقالات واسعة في البلاد واعتقلوا خلالها أئمة المالكية وأولياءهم فحشدوا إلى رقادة من كل مكان، ولئن كان المشاركة قد استثنوا - في الغالب - عباد المالكية وزهادهم من العقاب لغرض ديني أو سياسي فإنهم لم يتساهلوا ألبتة مع بقيتهم - سيما مع طبقة الفقهاء والمحدثين - ودأبوا على اقتفاء أثر كل من يعترضهم بالقدح والتجريح أو يبدي لهم مذهبه السنني بلا تحرز أو مجاملة.

وفي زمن القائم 322 - 334هـ لم يأبه بالنكير عليه من جانب المعارضة السنية، وضرب بها عرض الحائط وجاهر بمعتقده بلا مرااة أو مداجاة ونكّل بالسنية ونكبهم حتى نسب إلى الشر.

ويتناول المؤلف في الفصل الثاني الثورة على دعوة التشريق بالترهيب زمن القائم. إذ إن أهل السنة لم يضعوا قاعدة الخروج موضع التنفيذ الفعلي إلا في أواخر عهد القائم. وقد أتاحت الأحوال السياسية المضطربة آنذاك ذلك، وقد ظهر في بلاد الجريد الشائع بها مذهب الإباضية والمعتزلة ثائر عتيد من الخوارج الإباضية النكارية اسمه أبو يزيد مخلد بن كيداد بن سعد الله الزناتي. نشأ في توزر وتعلم القرآن وخالط جماعة النكارية فمال إلى مذهبهم وأخذ به. وبعد قضاء الفاطميين على إمامة تاهرت في سنة 296هـ أخذ يعترض على الضرائب الجائرة التي يجبيها جباة الأموال؛ حتى عرف بأبي يزيد المحتسب. وقد أقر مبدأ شرعية المقاومة ضد القوانين المتعسفة.

ووجد أبو يزيد أن بلاد الجريد غير آمنة فغادرها إلى واحة ورجلان إلى الجنوب من تاهرت وجمع حوله القبائل وتابع بث أفكاره الثورية. فعلم بأمره القائم وأرسل جيشه ليحاصره نحو سبع سنين في جبال أوراس، إلا أن أبا يزيد أوقع هزيمة منكرة بجيش القائم سنة 322هـ. وعلى أثر ذلك ذاع صيته وبإيعته القبائل ومن ثم صرف أبو يزيد همه إلى قصد القائم برفادة القيروان - وكان بها مقيماً - وخشي القائم غائلة ذلك فأب إلى المهديّة.

وبرحيل القائم إلى المهديّة تنفس السنة الصعداء، وبعد أن سكن روعهم سلقوا المشاركة بالسنة حداد وأظهروا فيهم تشفياً وشماتة. كما استنفروا لحصار المهديّة مع أبي يزيد الذي استولى على سوسة، وتقدم لحصار المهديّة.

على أية حال فقد تأمن لأبي يزيد دعم الفقهاء ومشايخ القيروان وقد

خرجوا إلى الجهاد وعلى رأسهم أبو سليمان ربيع النوفلي المعروف بربيع القطان (333هـ)، وأبو العرب محمد بن أحمد بن تميم بن تمام التميمي (332هـ). وأثناء محاصرة أبي يزيد المهدية واقتحامها تفرق أصحابه في زويلة ينيهون ويقتلون. ثم وصل زيري بن مناد في صنهاجة لنجدة القائم فآثر أبو يزيد الانسحاب وتخلص إلى منزله في فحص ترنوط وحفر على عسكريه خندقاً حيث ضيق الخناق حول المهدية وأرباضها. وبعد استراحة المحارب عاود الكرة في وقعة الوادي المالح حيث انهزم أبو يزيد وأهل القيروان. ويعزى سبب فشل أبي يزيد في الاستيلاء على المهدية، أن السنين أنفسهم كانوا يكونون عدم الولاء لأبي يزيد منذ البداية لمعرفتهم أن انكشاف أبي يزيد عنهم كان متعمداً حتى يتخلص من شيوخهم وأئمتهم ويحكم قبضته على أتباعهم وعملهم على مذهبه. كما أن جيش السنة كان بلا كفاءة قتالية حيث يضم عناصر دينية ومدنية لا خبرة لها بالقتال وفنونه وبالسلاح واستخدامه.

وفي الفصل الثالث يتناول المؤلف دعوة التشريق بالترغيب أيام المنصور (334 - 341هـ) وأيام المعز (341 - 361هـ).

استلم المنصور الحكم في ظروف عصيبة إثر موت أبيه القائم بالمهدية خلال حصار أبي يزيد لسوسة. وحين ولي دافع أبا يزيد حتى نَحَاه عن سوسة في شوال سنة (334هـ/946م) وخرج في قَلَّةٍ من المهدية إلى سوسة وعسكر إزاءها. ودخل جنده المدينة وأظهروا بها ضروب الملاهي والسكر ابتهاجاً بانتصارهم.

ومن جهة ثانية نسخ سياسة أبيه في أهل القيروان وأمنهم ووعدهم خيراً. وكانوا قد كاتبوا أباه القائم بالمهدية - بعد رحيل أبي يزيد عنها - أواخر محرم (334هـ/945م) وعودته إلى القيروان في أوائل الشهر التالي - في طلب الأمان فلم يجبههم لأنه كان واجداً عليهم لطاعتهم أبا يزيد. وبرهن المنصور على حسن نواياه نحوهم فضمن لهم تغيير سيرة من سبقه، وأقسم أمامهم على ألا يتعرض لمذاهبهم.

والواقع أن التلطف نحو أهل السنة بالقيروان لم يكن للمنصور فيه خيار، فقد كان مدفوعاً إليه دفعاً إذ شرع أبو يزيد منذ أواخر شهر ذي القعدة سنة (334هـ/948م) في الهجوم على القيروان لاستخلاصها من يد المنصور بعد قرابة شهرين من نزوله بها. ومن ثم كان عليه مداجنة أهلها وتملقهم خصوصاً إذا علمنا أن نفقات حرب أبي يزيد بهظت القائم وكلفته مائة ألف دينار واثني عشر مليون درهم.

إلا أن هذا التلطف لم يدم طويلاً، فما أن قويت شوكته حتى ألَّبه المشاركة على السنة فنكل بقادتهم وولى قضاء المنصورة قضاء من المشاركة لأنها عاصمة الدولة الشيعية.

أما المعز الذي خلف أباه المنصور عام 341هـ بعد ما مهد له البلاد وهادنها. ومع ذلك فقد «دبر الأمور وساسها وأجراها على أحسن أحكامها. فلم يقبل إتاوة العمال الجائرين وتبرأ منهم، وكفهم. وأستنَّ بأبيه فحط القبالات عن أهل البلاد حاشا أهل برقة دون أن يجري مثله تخفيضاً هائلاً في العملة بل على العكس لازدهار الحالة الاقتصادية على أيامه حسن وزنها حتى كاد أن يقارب الوزن القديم أيام المهدي والقائم» (ص509).

«وابتغاء مرضاة المالكية خاصة والسنيين عامة ومن ثم استمالتهم سمح المعز لهم كما فعل أبوه المنصور بالاجتماع والفتيا والتعليم وكتابة الوثائق على مذاهبهم، وتساهل معهم كثيراً في هذه الناحية فانتعشوا على عهده انتعاشاً كبيراً. وهذا التصرف الحضاري من جانب المعز الذي يدل على سعة أفقه وسماحته في استتلاف خصوم الدعوة قابله المالكية بالتناقل، فكانت ترد إلى المعز أخبارهم على غير ما يشتهي فيمهلهم ولا يهملهم، ويصلهم ويتلطفهم ولا يتجهمهم، ويغشى رجاله متدياتهم ومجالسهم فيعرضون عنهم لتكفيرهم لهم، ويلحق بعضهم أبناءهم بكتاتيبهم لتعلم مبادئ اللغة والدين فيقبلونهم لتحويلهم عن نحلته» (ص513).

ونتيجة هذه المعاملة رأى المعز استحالة بقاءه بالمغرب - لعظم المعارضة السنية التي وصمها بالهمجية والجهل، فتوصل إلى نجاح أهل السنة في قلقله الحكم الفاطمي في المغرب وإحراجه ثم إخراجهم في النهاية خلال جيلين من الزمان.

وينهي المؤلف الجزء الأول من الكتاب بإيجاز محصلة اضطهاد المشاركة للسنة في المغرب والتي كان من نتائجها القطيعة الاجتماعية في جميع النواحي: الدينية، والأدبية والأخلاقية، والاقتصادية، والسياسية.

فمن الناحية الدينية امتنع المالكية كافة عن موافقة المشاركة في صيغة الأذان، ومن الصلاة معهم أو خلفهم، ومن الصيام والفطر برسمهم إذا خالفا الرؤية.

ومن الناحية الأخلاقية والأدبية - وهي فرع من الناحية الدينية - رفض المالكية السلام على المشاركة والاجتماع بهم للتذاكر والمزار.

ومن الناحية الاقتصادية فرض المالكية حظراً تاماً على معاملاتهم مع المشاركة ورفضوا قبول الهبات من الخلفاء الفاطميين. وقاطعوا كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة.

ومن الناحية السياسية انحاش جل المدنيين عن تولي المناصب للفاطميين. وظهر هذا الانحياش منذ بداية دولة الفاطميين في عهد المهدي وبرز بشكل قوي في عهد المعز الذي لاحظته وعانى منه.

أما الباب الثالث (الجزء الثاني من الكتاب) فقد تناول المقاومة السنية الأموية لانتشار النفوذ الشيعي غرباً وأثرها.

وقد عالج الفصل الأول أسباب المقاومة والتي جاءت كما يلي:

1 - الأسباب الدينية، والتي تمثلت بانحياز وحدة الخلافة لوجود ثلاث خلافت: العباسية والفاطمية والأموية في الأندلس. إضافة إلى الاختلاف المذهبي الذي أدى إلى ميراث من العداوة والبغضاء.

2 - الأسباب السياسية فقد تمثلت بالعداء التقليدي بين الأموية والهاشمية الذي حصل عليه منازع الملك التي هي مقتضى العصبية، ومن ناحية ثانية انتهاك الفاطميين لمناطق النفوذ الأموية في المغربين الأوسط والأقصى، الذي تجلى بتصريح المهدي الذي طلب من أمراء المغرب الدخول في طاعته والاعتراف بإمامته ودولته إلا أن معظم حملاته فشلت نتيجة دعم الأمويين لهؤلاء الأمراء. إلا أن الخطر الشيعي جاء من مصر والعراق التي كانت مزاراً لسكان الأندلس جاليين معهم بعض ألوان التفكير الشيعي. وكذلك دخل التشيع إلى الأندلس عن طريق بعض المشاركة الذين باسروا نشاطاً دعائياً أو قاموا بدور التجسس لمصلحة مواليتهم الشيعة.

على أية حال كان نجاح الدعاية الفاطمية في اجتذاب أنصار لها من الأندلس محدوداً لتأصل المذهب السني المالكي ورسوخ التعلق بالأمويين كذلك. والذي زاد خطورة الدولة الفاطمية على الأندلس تملكها قوة بحرية كبيرة (600 سفينة).

3 - الأسباب الاقتصادية: إن العامل الأساسي الذي يكمن وراء الصراع بين الفاطميين والعباسيين هو السيطرة على تجارة الذهب مع بلاد السودان وتحكم القوة البحرية الفاطمية في تجارة غرب المتوسط.

وفي الفصل الثاني عالج المؤلف ماهية المقاومة السنية على مختلف المجالات: - ففي المجال العسكري، عمد الأمويون إلى تقوية أسطولهم البحري إثر غارة النورمان (206هـ/822م) على مدينة أشبيلية في عهد عبد الرحمن الثاني. وقد بلغ عدد سفن الأسطول الأموي في عهد الناصر 600 سفينة. ثم عمد الناصر إلى تحصين الثغور البحرية بالعدوة الأندلسية وأهمها الجزيرة الخضراء وطريف ثم عمد إلى احتلال العدوة المغربية، وبنى استراتيجية في هذا المجال على أساس الاهتمام بإنشاء رؤوس كباري أو جسور على بر العدوة المغربية ليمتنص أي هجوم قبل الوصول إلى الأندلس. وقد احتل العديد من المدن مثل تطوان وسبتة وسواحل

تلمسان وساعده في ذلك وجود جالية أندلسية في سبتة. كما قام الناصر بمناورة عسكرية الغرض منها إيهام الفاطميين بالهجوم عليهم بعد استلاب القرامطة الحجر الأسود من ركن البيت، وحاول بذلك توحيد الخلافة الإسلامية وقطع الخلافة الفاطمية والعباسية.

وقد لجأ كل من الناصر والمستنصر إلى بث العيون والجواسيس في أرجاء المغرب لتتبع أخبار عدوهم الفاطمي أولاً بأول حتى تسهل مكافحته. وساعد الجواسيس في ذلك انتشار الجاليات الأندلسية على طول الشاطئ المغربي (الجزائر، المغرب، تونس).

- وفي المجال السياسي حوّل عبد الرحمن الثالث إمارة الأندلس إلى خلافة ليوطد مركزه في الداخل والخارج. وأعلن قيام الخلافة الأموية في مستهل (ذي الحجة 316هـ/يناير 929م). كما أرسل بعض القضاة إلى رؤساء الجهات في المغرب ليستكفي بهم حدوده ومناطق نفوذه. وقد نجح بذلك في إبرام سياسة أجهضت سيطرة الفاطميين على المغربيين الأوسط والأقصى. وقد عمل الناصر على تأييد الثوار والمتغلبين على الحكم الفاطمي وإمدادهم بالمساعدات المالية والعسكرية ومن الثائرين على الفاطميين خوارج بلاد الجريد الإباضية النكارية والوهبية.

ومن ناحية ثانية وثّق الناصر صلاته بأعداء الفاطمية ودعم علاقته بهم، فتحالف مع البيزنطيين ضد الفاطميين ووطد علاقته بالأخشيديين في مصر خلال حكم كافور الأخشيدي وفي الوقت ذاته كانت الأندلس تستقبل كل لاجئ سياسي يهرب إليها من اضطهاد الشيعة سواء من المغرب أو من مصر.

وفي المجال الثقافي اتخذ الأمويون لمحاربة الثقافة الشيعية في الأندلس جانب الحجة والنظر حيناً والقمع والمصادرة الفكرية أحياناً. وقد كفاهم فقهاء الشافعية ذلك لبصرهم بالرد على أصحاب المذاهب. كما استمال المالكيين في المغرب وشجع حركة التأليف في الشؤون الأفريقية لا سيما ما يتصل منها بالشيعة.

وقد وجه المستنصر الفاطمي عناية خاصة إلى الشؤون الشيعية، وما يتعلق بالعلويين على وجه العموم، بل شارك هو في ذلك وصنف بنفسه كتاباً في نسب الطالبين والعلويين الوافدين على المغرب سجل فيه صحة انتساب المهدي أول خلفاء الفاطميين إلى علي بن أبي طالب وعنه نقل ابن عذاري ذلك.

أما الفصل الثالث والذي تضمن نتائج المقاومة السنية الأموية لانتشار النفوذ الشيعي غرباً، فقد تمثلت بالصدام المسلح بين الفاطميين والأمويين. بدأت بإغراق سفينة أموية عام 343هـ إحدى سفن الفاطمية وسلبتها كتاباً كان قد بعث به والي الفاطميين بصقلية إلى المعز، يحتوي على خطة هجوم فاطمي على الأندلس.

وتلا هذا العمل نشوب حرب بحرية بين الأمويين والفاطميين الذين أغاروا على المرية قاعدة الأسطول الأندلسي بحرب خاطفة أدت إلى تدمير هذه القاعدة. عندئذ بدأت الحرب حيث استعان الناصر بامبراطور الروم قسطنطين السابع الأرجواني (344هـ/955م).

إلا أن الحرب كانت لصالح الفاطميين وعقدت هدنة مع ملك الروم عام 346هـ نظير دفع جزية عن أهل ملورية وإطلاق سراح عدد من أسارى أهل المشرق المسلمين كل عام. وقد جرت مفاوضات للصالح بين الناصر والمعز بآت بالفشل. واستفزت مناوشات الأمويين ومناوراتهم الفاطميين فقرر المعز - وقد حرّمه الأمويون من حرية الحركة بحراً - غزو المغرب للقضاء على نفوذهم به وإخضاع مواليتهم له. فكلّف جوهر الصقلي بغزو المغرب الأوسط إلا أنه لم يستطع زحزحة الأمويين عن قواعدهم الساحلية وبخاصة في سبته لافتقاره إلى الأسطول. وبانسحاب جوهر أخفق الفاطميون في صراعهم المسلح مع الأمويين على عهد الناصر ودان المغرب الأوسط والأقصى لطاعته. ونتيجة ذلك شعر الفاطميون باستحالة غزو الأندلس كما شعروا أن بقاءهم بالمغرب محفوف بالمخاطر أمام وثبات البربر وتقلباتهم، وأمام غارات الأمويين ودسائسهم، وأمام كراهية

أهل أفريقية السنين لهم ومقاومتهم لمذهبهم حتى أحوالوا حياتهم إلى جيحم لا يطاق الأمر الذي جعل المعز يسبهم ويصمهم بالجهل.

وعندما فتح جوهر الصقلي مصر سنة 358هـ/969م بعد أربع حملات باءت بالفشل. غادر المعز المنصورة إلى مصر واستخلف على أفريقية بلكين بن زيري الصنهاجي، وبرحيل المعز عن أفريقية تنفس مالكية المغرب والأندلس الصعداء ارتياحاً وابتهاجاً.

ويختتم المؤلف كتابه بإبداء رأي موجز حول معاملة الفاطميين للسنة في المغرب بالفقرة التالية:

«كان على الفاطميين وقد أنشأوا دولتهم في وسط أغلبه سني أن يعدلوا عن غرابة منحاهم في العقيدة ولكنهم لم يفعلوا فأخطأوا حظهم وما أصابوا رشدهم. ولو أنهم تمثلوا مثال السلف من تلك الناحية فلربما أفلحوا في ترسيخ مذهبهم بين السنين لمطابقتهم إياهم في الاتجاه الفقهي العام».

وقد لخص عنوان الخاتمة بـ «استمرار العداء السياسي والمذهبي بين الشيعيين والسنيين».

وقبل أن نختم قراءة الكتاب لا يسعنا إلا إبداء بعض الملاحظات لكي نعطي المؤلف حقه في هذا الجهد المبذول، الذي غطى حقبة زمنية هامة من تاريخ الأمة الإسلامية:

أولاً: نشاط المؤلف رأيه الذي أوجزه بالخاتمة التي قدمها في نهاية عمله. مع الإشارة إلى ضرورة تخطي هذه المسألة في وقتنا الحاضر والتي مضى عليها أكثر من 1300 سنة. والتي ما تزال ماثلة بتصرفات بعض القوى الموجودة على الأرض العربية والإسلامية.

ثانياً: إن صورة الاستعانة (أو فكرة الاستغاثة) بالغريب، غير المسلم لمحاربة المسلم، كما حدث باستعانة الناصر بأمبراطور الروم ضد

الفاطميين، ما تزال سائدة حتى وقتنا الحاضر، والتي تمثلت باستعانة المسلمين بالقوى الغربية ضد القوى الإسلامية لتحقيق أهدافهم وغاياتهم السياسية. وبالتالي كان من الأجدي حل الخلافات والاستعانة بقوى إسلامية بدل الاستعانة بالقوى الغربية.

ثالثاً: إن اتهام المؤلف السنيين بأنهم وراء فشل معركة أبي يزيد في اقتحام المهديّة، إلى أنهم اكتشفوا مخططه القاضي بإحكام قبضته على أئمتهم وقادتهم بعد القضاء على المهدي، فيه شيء من المبالغة والتطرف في الشك من جانب المالكية تجاه المسلمين خاصة أن المالكيين كانوا قد تعرضوا للتكثير من الخليفة المهدي (حسب قول المؤلف) قبل معركته مع أبي يزيد. وبالتالي فإن خسارة أبي يزيد ستعيد إلى ذهنهم صورة حكم المهدي وتنكيله بهم، لذا فإن تفسير المؤلف فيه بعض التجني والمغالاة.

رابعاً: إن تغطية هذه الحقبة التاريخية قد استدعى من المؤلف جهداً كبيراً. يثنى عليه خاصة في الاستعانة بالمصادر والمراجع التي شكلت جزءاً ليس بالقليل من الكتاب، إذ بلغت إحدى عشرة مخطوطة ومئة وخمسة وسبعون مصدراً عربياً مطبوعاً ومئة وعشرون مرجعاً حديثاً (عربي ومغرب) إضافة إلى ثلاثين مرجعاً أجنبياً حديثاً.